العوامل المؤثرة على اتخاذ اللاجئ السوري في الأردن قرار العودة إلى بلده الأصلي

ايمان يحيى العمري*

آيات جبر نشوان

ملخص

جاءت هذه الدراسة لكشف درجة تأثير كل من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والأمنيّة في اتخاذ اللّاجِئين السوريين في الأردن قرارهم بالعودة، وهدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية والأمنيّة المؤثرة في اتخاذهم لقرار العودة لوطنهم بالإضافة إلى معرفة الفروق في استجابات اللّاجِئين السوريين تبعاً لمتغيرات الدراسة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم توزيع (357) استبانة إلكترونية على عينة الدراسة وهم اللاجِئون السوريون فوق سن ال18 في الأردن، وتشير نتائج الدراسة إلى أنّ درجة تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية والأمنيّة جاءت متوسطة بشكل عام، وأن العوامل الأمنيّة جاء تأثيرها بدرجة مرتفعة وكان من أهم عواملها التي تؤثر على قرار اللاجئين السوريين في عودتهم الى للوطن؛ إحساسهم بأن بلدهم يفتقر للأمن والاستقرار، أما بالنسبة للعوامل الاقتصادية فقد جاءت بدرجة متوسطة؛ فكان عامل نجاحهم الحرفي أو المهني وأعمالهم الخاصة أو المشتركة مع أردنيين في بلد اللجوء عاملاً حاسماً في قرار العودة إلى بلدهم، وأما العوامل الاجتماعية التي جاءت بدرجة متوسطة أيضاً؛ فقد حال عامل تأسيسهم لحياة جديدة وتكوين عائلة في بلد اللجوء والتعايش والاندماج الذي حصل مع الأردنيين دون عودتهم إلى بلدهم الاصلي.

الكلمات المفتاحية: اللاجِئ السوري، العودة الطوعيّة، التعايش، الاندماج.

* قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة اليرموك.

تاريخ تقديم البحث: 2020/1/1. تاريخ قبول البحث: 2020/10/17م .

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2023 م.

The Factors Influencing the Decision of the Syrian Refugee in Jordan to Return to Home Country

Eman Yahia Alomari[*]

eman.emma_92@yahoo.com

Ayat Jabr Nashwan

Abstract

This study investigated the degree of impact of each of the social, economic and security factors on the decision of the Syrian refugees in Jordan to return to their home country. Using the descriptive analytical approach, 357 electronic questionnaires were distributed to the study samples, who are Syrian refugees in Jordan whose ages are over 18 The results of the study indicate that the degree of influence of social, economic and security factors was generally medium, and that security factors had a high impact and were among the most important factors that influence the decision of Syrian refugees to return to their homeland; they felt that their country lacks security and stability. The economic factors came to a moderate degree; the factor of their professional or occupational success and their private or joint business with Jordanians in the country of asylum was a decisive factor in the decision to return to their country. As for the social factors, which came to a medium degree as well; the factor that they established a new life, that they formed a family in the country of asylum, and that they coexisted and integrated with Jordanians prevented them from returning to their country of origin.

Key Words: Syrian Refugee, Voluntary Return, Coexistence, Integration

[*] Department of Sociology and Social Work, Yarmouk University.
Received: 1/1/2022. Accepted: 17/10/2022.
© All rights reserved to Mutah University, Karak, The Hashemite Kingdom of Jordan, 2023.

المقدمة:

شهد الوطن العربي في الفترة الأخيرة أحداثاً في العراق واليمن وسوريا خلفت عشرات الملايين من اللاجئين والنازحين في الوطن العربي، وقد تعاقب عددٌ من اللاجِئين على الدول العربية في الشرق الأوسط مثل لبنان والأردن؛ ممّا زاد تبعات هذه الأزمة عليهم وعلى الدول المضيفة، وقد أسفرت الأزمة السورية خاصةً عن حركات لجوء كبيرة.

وقد أثرت العديد من العوامل على وضع اللاجئين والدول المضيفة' كالعامل الاقتصادي فقد تحول وضع اللاجئين اقتصادياً للأسوأ من حيث المسكن والعمل والأملاك' والعامل الاجتماعي الذي أثر وتأثر بالمجتمع المضيف من خلال العادات والتقاليد والقيم والعلاقات الشخصية الموجودة داخل البلدين, كذلك العامل الأمني السياسي فقد أصبحت الدول المضيفة توفر الأمن والحماية للاجئين والمواطنين على حد سواء' بالإضافة إلى أن وضع اللاجئين متعلق بالتغير السياسي في بلدهم حيث من الصعب إرساء الأمن والسلامة في بلدانهم دونه.

ومن الدول التي لجأ إليها السوريون أيضاً تركيا، ولبنان، هذا فضلاً إلى السوريين الذين لجئوا إلى أوروبا، وكان نصيب الأردن منها ما يقارب (1,266,000) لاجئ سوري، بناءً على تقارير وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية (Ministry of Planning and International Cooperation, 2018)، استقبل الأردن اللاجِئين السوريين بصدرٍ رحب، ورغم ضعف البنى التحتية الاقتصادية والتعليميّة والصحيّة والسكنيّة وشُح الموارد، إلا أن الأردن يقدم العديد من الخدمات سواء في التعليم أو الصحة أو العمل، وهذا نابع من إدراك الشعب الأردني والحكومة لإنسانية التعامل معهم ومن شعورهم بأن هذا واجب اجتماعيٌّ وأخلاقيٌّ ودينيٌّ، ومن شعورهم بأنهم ضيوفٌ حلّوا بديارهم، إلا أن اللجوء ليس حلاً نهائياً، كما أن الأردن غير مُلزمٍ قانونياً باتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجِئين باعتباره ليس طرفاً من أطرافها لذا وجب التفكير بحل آخر للّاجئين (Francis, 2015; UNHCR, 2018, UNHCR, 1951).

وقد جاء هذا البحث ليوضح العوامل المؤثرة على اتخاذ هؤلاء اللاجئين لقرار عودتهم الى بلدهم الأصلي، وتحديد العوامل النوعية المرتبطة بالفروق في مواقف هؤلاء اللاجئين نحو تأثير العوامل على قرار العودة من خلال المنهج الوصفي التحليلي.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من استمرار الأزمة في الأراضي السورية وحالات اللّجوء الطويلة الأمد، إلا أن هناك توجّهاً لعودة اللاجئين السوريين الطوعية لوطنهم (Yahya, 2018)؛ فقد أدّت الأزمة السورية إلى تشريد العديد من السوريين وتدفقهم إلى البلاد المجاورة مثل تركيا ولبنان والأردن، الأمر الذي تسبب بحدوث ضغط هائل على مواردها وبناها التحتية، ففي الأردن بشكل خاص أثّرت كثرة أعداد اللاجئين السوريين على المجتمع الأردني وعلى اللاجئين أنفسِهم على حدٍّ سواء من حيث تمويل برامج اللاجئين والضغط على البنى التحتيّة كالمدارس والمستشفيات وباقي الخدمات؛ ممّا زاد العبء السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المجتمع الأردني في ظل نقص تمويل برامج المساعدات المقدمة للاجئين السوريين في هذه الدول (Francis, 2015)، وتقوم المفوّضية السّامية بتيسير العودة الطوعيّة وتسهيلها من خلال وسائل مختلفة بوصفها الحلّ الأمثل لدى عدد كبير من اللاجئين لإيجاد الحلول لمشاكلهم (UNHCR, 2018)، لذا كان من الضروري معرفة الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: ما العوامل المؤثرة في قرار عودتهم إلى وطنهم (سوريا)؟

وتتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

- ما تأثير العوامل الاجتماعية على قرار اللاجئين السوريين في الأردن في العودة لوطنهم (سوريا)؟
- ما تأثير العوامل الاقتصادية على قرار اللاجئين السوريين في الأردن في العودة لوطنهم (سوريا)؟
- ما تأثير العوامل الأمنيّة على قرار اللاجئين السوريين في الأردن في العودة لوطنهم (سوريا)؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تأثير كل من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والأمنيّة تُعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، طبيعة السكن، مدة الإقامة ومستوى الدخل)؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على:

1- تأثير العوامل الاجتماعية على قرار اللاجئين السوريين في الأردن في العودة لوطنهم (سوريا).

2- تأثير العوامل الاقتصادية على قرار اللاجئين السوريين في الأردن في العودة لوطنهم (سوريا).

3- تأثير العوامل الأمنيّة على قرار اللاجئين السوريين في الأردن في العودة لوطنهم (سوريا).

4- الفروق ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تأثير كل من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والأمنيّة تُعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، طبيعة السكن، مدة الإقامة، مستوى الدخل).

أهمية الدراسة:

تكمن أهميّة الدراسة في جانبين هما:

- **الأهمية النظرية للدراسة:**

1- إن الدراسة من الدراسات المتعلقة باللجوء التي تطرح العوامل المؤثرة على قرارات اللاجئين السوريين في العودة إلى وطنهم في ظلّ عمليات العودة البسيطة باعتبارها الحل الأفضل لحالات اللجوء طويلة الأمد.

2- تركز الدراسة على العوامل والأسباب التي قد تكون حاسمةً في اتخاذ قرار العودة، حيث تعطي هذه الدراسة المزيد من الحصيلة المعرفيّة والمعلومات التي تثري الجانب النظري المتعلق بالموضوع.

- **الأهمية العلمية للدراسة:**

يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة التي طبّقت على اللاجئين السوريين الآن في ظل عمليات العودة إلى الوطن، في:

1- تقديم معلومات تفيد في إعداد برامج دعم وتأهيل وإدماج وعلاج نفسي واجتماعي للاجئين السوريين الذين يرغبون بالعودة إلى بلدهم الأم.

2- معرفة احتياجاتهم ومتطلباتهم والأسباب المؤثرة على قرارهم وذلك من أجل تكيفهم ومساعدتهم على إعادة التفاعل الاجتماعي.

3- أسهمت نتائج الدراسة ومعرفة العوامل المؤثرة على قرار عودة اللاجئين السوريين في دعم العوامل الإيجابية والحد من العوامل السّلبية، ومساعدة المنظمات والجهات المعنيّة في تقديم المساعدات المطلوبة لهم، وتقديم معلومات لهذه المنظمات حول تعاملاتهم وتوجهاتهم فيما يخص المجتمع والحياة الاجتماعية للاجئين.

حدود ومحددات الدراسة:

الحدود المكانية: تحدّدت في محافظة (عمان وإربد والمفرق) في المملكة الأردنية الهاشمية.

الحدود البشرية: وتتحدّد في اللاجئين السوريين البالغين فوق سن الـ18 الذين يقيمون في هذه المحافظات.

الحدود الزمنية: تتمثل في أن الدراسة بدأت من الفصل الدراسي الثاني 2020/2019 ولغاية الفصل الدراسي الصيفي 2020/2019، وقد تم توزيع استبيانات الدراسة إلكترونياً خلال الفترة ما بين 2020/4/10 إلى 2020/6/10، بسبب ظروف جائحة كورونا.

المفاهيم الإجرائية:

1- اللاجئ السوري (Syrian Refugee): مواطن اضطر إلى اللجوء لعدة بلاد غير بلده الأصلي ومنها الأردن بسبب الحرب التي بدأت في بلده منذ عام 2011 وما زالت لوقتنا الحاضر, وقد أقام في المدن الأردنية وفي المخيمات التي أُقيمت خصيصاً لهم.

2- العودة الطوعية (Voluntary Return): هي قرار العودة إلى الوطن الأم بحرية تامّة دون فرض أو إجبار يقوم العائد باتخاذه، ويتم تهيئة الظروف التي تساعد اللاجئين السوريين العائدين على العودة إلى سوريا بأمن وأمان والعيش الكريم وإعادة الإدماج في الوطن.

3- التعايش (Coexistence): العيش بمودّة وسكن وتوافق وألفة داخل المجتمع على الرغم من اختلاف الدين أو المذهب أو الجنسيّة أو العرق.

4- الاندماج (Integration): التكيّف والانسجام داخل المجتمع لتحقيق المصلحة العامّة.

الإطار النظري: العودة الطوعية للاجئين (Voluntary return for refugees)

إنّ الحلّ الأمثل لمشكلة اللاجئين في جميع أنحاء العالم كما تصفه المفوضيّة السامية هو العودة الطوعيّة، وهذه العودة تتطلب التزاماً كاملاً من جانب بلد المنشأ، إضافةً للدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي واحترام حقوقهم الإنسانية للمساعدة في إعادة إدماج أبناء البلد الأم، وهذا الدعم والالتزام يكون خلال مرحلةِ ما بعد الصراع، حيث تعتبر هذا المرحلة هي الحاسمة لتأكيد تمكين اللاجئين الذين يتخذون القرار الأمثل بالعودة إلى بلدهم من أجل إعادة بناء حياتهم في بيئتهم الأم.

ومن أولويات المفوضية فيما يخصّ قرار العودة تهيئة الظروف الملائمة للعودة الطوعية إلى الوطن وضمان ممارسة الاختيار الحر والأفضل للعائدين وحشد الدعم لهم، كما تقوم بتسهيل وتعزيز العودة الطوعيّة من خلال العديد من الوسائل الماديّة والنفسيّة والاجتماعية والصحية حتى يتسنى لهم العيش في بيئة مستقرة (UNHCR, 2019).

الحلول الدائمة للعودة (Durable Solution for Return)

تُعتبر الحلول الدائمة مكوّناً أساسياً من الإستراتيجيات والمبادئ المهمة للحياة الكريمة للاجئين والوصول إلى حقوقهم وحرياتهم وتشمل العودة الطوعية للوطن (Voluntary Repatriation): هذا الحل هو للاجئين الذين يستطيعون العودة إلى وطنهم ويتطلب الالتزام بإعادة الإدماج من قبل البلد الأصلي ويحتاج إلى الدعم من قبل المجتمع الدولي. وإعادة توطين اللاجئين في بلد ثالث (Third country Resettlement for refugees): وهو للذين لا يستطيعون العودة لأسباب قهرية كالحروب والاضطهاد أو أوضاع خطيرة يواجهونها في بلد اللجوء ولا يمكن معالجتها، وتتم مساعدة اللاجئين في عملية إعادة التوطين وتوفير الحماية القانونية والمادية وحصولهم على حقوقهم، وتوجيههم الثقافي واللغوي والمهني. أمّا الاندماج المحلي داخـــل المجتمع المضيف (Local integration within the Host Community): فيُعتبر بديلاً آخر لأولئك الذين لا يستطيعون العودة إلى وطنهم وقادرين على البقاء في بلد اللجوء، حيث إنهم لا يواجهون مشاكل فيها، وهذه العملية تتطلب جُهوداً كبيرة من الفرد والمجتمع لبناء حياة تكافليّة جديدة حيث إنها عملية معقّدة (UNHCR, Solution).

- بوادر انفراج الأزمة السورية وعودة اللاجئين (Signs of relief of the Syrian Crisis and the return of refugees):

بعد هدوء الأوضاع نسبياً في سوريا وإعادة السيطرة على كثير من المناطق السورية من قِبل الحكومة السورية، بدأ ظهور اتجاه عودة اللاجئين من البلدان المجاورة إلى وطنهم، ففي الفترة من (2016) إلى ديسمبر (2019)، أكدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تسجيل حدوث (209.000) حالة عودة طوعية من عدة بلدان، حيث كانت النسب في زيادةٍ كلَّ عام، وقد بلغت أعداد اللاجئين العائدين حتى نهاية سبتمبر (2019) حوالي (75.500) شخصاً حيث يتجاوز هذا العدد إجمالي العائدين الذين سُجلوا في عام 2018 وهو (55.248) ومن الممكن أن تكون الأعداد الإجمالية للعائدين أعلى من ذلك بكثير، ولكن لا تستطيع المفوضية رصد كل حالةِ عودةٍ تلقائية لأنها لا تقوم بتسهيل هذه التحركات أو إحصائها (UNHCR, 2019)، وقد أعلن المركز الروسي للمصالحة وشؤون اللاجئين أن هناك (1.712.264) سورياً من عشر دول في العالم قد أَعربوا عن رغبتهم في العودة إلى وطنهم (Ministry of Defense of the Russian Federation, 2019)، ومن الجدير بالذكر أن المفوضية الســـامية تعمل مع الحكومة الـــسورية وتقدم لها الدعم القانوني بما يخصُّ الوثائق المدنية كمساعدة إنـــسانية مقدَّمة (UNHCR, 2019).

والرسم البياني التالي يوضح أعداد العائدين من لبنان والأردن وتركيا على مدار الأربع سنوات المنصرمة:

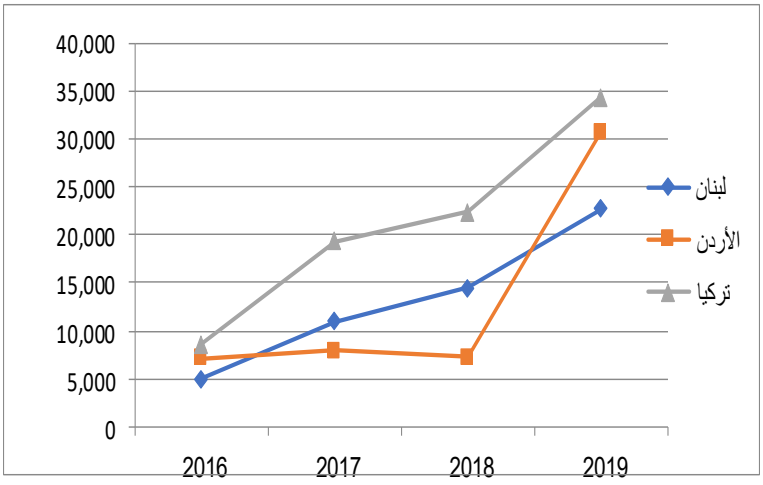

شكل رقم (1) أعداد العائدين من لبنان والأردن وتركيا خلال الأربع سنوات المنصرمة

حيث يبلغ العدد الإجمالي للسوريين في الأردن ما يقارب (1.266) مليون لاجئ سوري (Ministry of Planning and International Cooprration, 2018)، وفي لبنان (910.256)، وفي.(UNHCR, 2020) تركيا (3.634.700).

العوامل المؤثرة على قرار عودة اللاجئين السوريين في الأردن

العوامل الاجتماعية (Social Factors):

يَعتبر السوريون الأردن بلداً قريباً جداً من بلدهم من حيث الثقافة والديانة والعادات والتقاليد والقيم والأواصر والألفة الاجتماعية والعلاقات الشخصية، ويُعدّ هذا من أبرز العوامل الاجتماعية التي تؤثر على قرار العودة للاجئين، وللمناطق الّتي ينحدر منها اللاجِئون دور كبير في اتخاذ المواقف نحو العودة؛ فالأفراد المنحدرون من مناطق اندلعت فيها الثورة كدرعـــا وحمص وحلب تختلف ظروفهم عن أولئك الذين ينحدرون من مناطق لم تشـــهد الحصـــار والقصف الجويَّ كريف دمشق (Yahya, 2018).

العوامل الاقتصادية (Economic Factors):

تلعب العوامل الاقتصادية دوراً مهماً في عمليّة اتخاذ القرار بالعودة إلى الوطن حيث تؤثر في مستوى المعيشة والخدمات الأساسية التي يحصل عليها اللاجئون السوريون في الأردن، بالإضافة إلى أن انخفاض توفير التعليم والصحة والخدمات الأساسية في سوريا، رادعٌ فعالٌ ضد العودة، فالمخاوف بشأن الوصول إلى هذه الخدمات الأساسية لها تأثير سلبي دائم على قرار العودة، لمحدودية الوصول إلى الصحة العامة والتعليم ولكن بنسبة أقل (World Bank Group, 2020)، ومن أهم الأمثلة على ذلك حصولهم على الوظائف بصورة قانونية وسهولة حصولهم على تصاريح العمل وإعفائهم من الرسوم، كما أن الاستثمار يلعب دوراً مهماً أيضاً في مهارات اللاجئين ويؤثر في قرار العودة، بالإضافة إلى معرفتهم بالأوضاع المتردية التي آلت إليها أملاكهم ومساكنهم في سوريا؛ حيث إن عدداً قليلاً جداً من العائدين أفاد بتلقي تعويضات عن أضرار ممتلكاتهم وهذا بعد إثبات الملكية لها، وقد اعتمد العائدون على دعم الأقارب لإعادة ترميم بيوتهم، بينما أفاد البعض الآخر بعدم القدرة على العودة حيث تضررت بيوتهم بالكامل (IMPACT Initiatives, 2018). ويمثل هذا العامل عقبةً رئيسيةً لدى عودتهم إلى وطنهم مع ضعف فرص كسب العيش، وعوامل أخرى كالبطالة والفقر وهذا كله يمثل عوامل حاسمةً في قرار العودة لأنها ضرورية لتوفير الموارد المطلوبة لإعادة الإدماج.

إن إعادة بناء الاقتصاد السوري مهم جداً لعودة اللاجئين حيث إن عودتهم أيضاً مهمة لبناء الاقتصاد لأنه يعتمد على المهارات والخبرات المهنية في حقول التعدين والتجارة والزراعة والتصنيع والبناء وغيرها، مما يسهم في نجاح إعادة الإدماج في الوطن (UNHCR, 2018; Jordanian Ministry of Labor, 2017).

العوامل الأمنيّة (Security Factors)

إن مناطق الصراع في العالم هي أكثر المناطق التي يوجد بها اضطهاد، ومن الأسباب الرئيسية في الاضطهاد هي النزاعات المسلحة الداخلية والدول التي يوجد بها مثل هذا الاضطهاد تعتبر غير قادرة على حماية مواطنيها من الاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان وتُرتكب فيها الجرائم المعروفة بمختلف أنواعها مما يجعلها دولاً مصدّرة للاجئين، وتعتبر سوريا اليوم في مقدمة الدول المصدّرة للاجئين في السنوات الأخيرة الماضية (Mahjooba, 2017)، إن عامل الأمن والسلامة من أهم العوامل التي تحدّد عملية العودة، فالحكومة الأردنية توفّر الأمن والحماية للاجئين السوريين وفقاً لمبادئ حماية اللاجئين الدولية، كما أنّ انعدام الأمن والسلامة في سوريا كخطر الانتقام المستهدف والتجنيد الإجباري بالخدمة العسكرية وعدم وجود قرارات عفو عام فيما يتعلق بالفِرارِ من الخدمة العسكرية أو التهرّب منها والخوف من الاعتقال والحجز وانتشار العنف العشوائي، كلها أمور مصيرية يأخذها اللاجئون بالحسبان باعتبارها من أهم عوامل اتخاذ قرار العودة، وكذلك لا يغفل السوريون أهمية عملية انتقال سياسيٍّ مستدام حيث إن إرساء الأمن والسلامة متعذّرٌ بدون تغيير سياسي أو حكومة مختلفة تتفق مع تطلعات الشعب في سوريا كما يعبِّر عنها معظم اللاجئين الذين تمّ إشراكهم في الحلقات النقاشية المختلفة التي أجراها مركز كارنيغي للشرق الأوسط (Yahya, 2018).

نظريّات الدراسة:

1. النظرية الوظيفية، والبنائية الوظيفية (Functionalism, Structural Functionalism):

استمدت هذه النظرية أصولها من آراء علماء الاجتماع المعاصرين والتقليديين الذين ظهروا في المجتمعات الرأسمالية الغربية، والتي تركز بشكل عام على أهمية تحليل النظم والبناءات الاجتماعية، ومعرفة دورها الوظيفي، حيث سعت البنائية الوظيفية إلى تفسير التوازن والاستقرار في المجتمع، فتجاهلت أي عمليات تثير التوتّر والصراع أو التفكك، ونظرت الى المجتمع كبناء مستقر وثابت

يتألف من مجموعة عناصر متكاملة ومترابطة مع بعضها، وكل منها يؤدي وظيفة ايجابية يخدم من خلالها البناء العام، وهذا الذي تمثل في أفكار رواد علم الاجتماع الغربيين كإيميل دوركايم، وأوجست كونت، وهربرت سبنسر؛ هذا بالإضافة لآراء علماء الاجتماع الأمريكيين المعاصرين من أمثال روبرت ميرتون، وتالكوت بارسونز، الذين امتدت آراءَهم حتى نهاية السبعينات من القرن العشرين (عبد الرحمن، 2000: 146 – 147).

فروض النظرية البنائية:

تقوم هذه النظرية على عدة فروض الأساسية خاصة بها وهي كالتالي:

1. النظر إلى المجتمع على أنه نظام متكامل يتكون من عناصر متداخلة ومترابطة.
2. يتجه المجتمع في حركته نحو التوازن، ومجموع عناصره تضمن استمرار ذلك، ففي حال حدث أي خلل في هذا التوازن، فإن القرى الاجتماعية تنشط لاستعادة هذا التوازن.
3. يقوم كل عنصر من عناصر النظام أو نشاط من الأنشطة المتكررة فيه بدوره في المحافظة على استقرار النظام.
4. تعتبر الأنشـــطة المتكررة في المجتمع ضرورية لاســـتمرارية وجوده. وهذا الاســـتمرار مرهون بالوظائف التي يحددها المجتمـــع للأنشطة المتكررة تلبيةً لحاجاته (العبد الله، 2006: 174– 176).

- **المتطلّبات والحاجات الوظيفيّة عند بارسونز:**

يرى بارسونز أن هناك حاجات وظيفية للنظام في النسق الاجتماعي يجب أن تتوافر إذا ما أريد له البقاء والاستمرار (عثمان، 2008: 54) ويتكون من عدد من الأجزاء والتي تعمل جميعها لتلبية تلك الحاجات لكي يكون النّسق في حالة من التوازن والاستقرار (كريب، 1999: 74؛ صيام، 2008: 48) وهي:

1. الحاجة الوظيفيّة للتكّيف (Adaptation):

وتتضمّن القدرة على بناء العلاقة والتكيّف مع البيئة ومواردها، وذلك من خلال عمليّات الإنتاج ووسائله التقنيّة والمعرفيّة والتنظيميّة لتلبية حاجات النســـق والأعضـــاء (عثمان، 2008: 54؛ كريب، 74:1999).

وهنا نرى أن العامل الاقتصادي يلعب دوراً كبيراً في الربط مع البيئة الطبيعيّة والاجتماعية الخارجيّة، وكيف أن السوريين طوّروا معارفهم ومهاراتهم للتّكيّف مع القيم والمعايير لتلبية حاجات النّسق الاجتماعي ككل.

2. الحاجة الوظيفية لتحقيق الأهداف (Goal Attainment):

حيث يتم تحديد الأهداف بدقّة ووضوح ومن ثم مأسَسة الطّرق والوسائل الجماعيّة التي تمكّن المجتمع من تحقيق أهدافه حتى يصل إلى درجة الإشباع (عثمان، 2008: 55؛ كريب، 1999: 74).

هنا تلعبُ التّنشئة الاجتماعية دوراً كبيراً في تشرّب القيم العامّة والمعايير المجتمعية حيث يتشكل لدى السوريين النسق العام وأهدافه بحيث تصبح عمليّة اتخاذ القرار سهلة وواضحة.

3. الحاجة الوظيفية للتكامل (Integration):

يجب على كل نسق أن يركز على النظام وحالة التوازن والانسجام للوصول إلى التكامل البنائيّ والوظيفيّ بين مكونات النسق؛ ولهذا يجب بناء قاعدة ثقافية مشتركة، ووضع طرق لدرء الانحراف والتعامل معه، ولحمايته من التغيرات والاضطرابات الخطيرة ويركّز بارسونز على أهمية عمليّة التنشئة ومؤسساتها وعوامل الضبط من ناحية أخرى.

ويمكن أن تكون عملية التنشئة غير متكاملة ويمكن أيضاً أن تتفاوت في الأهداف والمعايير والقيم باختلاف الموقع في البناء الاجتماعي، وأيضاً تباين الأفراد في استجاباتهم لنفس المؤثرات اعتماداً على التّأويلات والتّفسيرات المتباينة لهذه المؤثّرات (عثمان، 2008: 55؛ كريب، 74:1999).

نستنتج مما سبق، أن السّوري يحاول التكامل مع النظام الاجتماعي بالمحافظة على المعايير والنظام القرابي والديني واحترام هذه المعايير لتحقيق الروابط الاجتماعية.

4. الحاجة الوظيفية لصيانة الأنماط القائمة وإدارة التوترات (latency، pattern maintenance and Tension management):

يركز بارسونز هنا على عوامل الضبط ووسائل تعزيز الامتثال للمحافظة على حالة التوازن قدر الإمكان ووجود الوسائل المنظِّمة لمواجهة التَّحديّات التي يمكن أن تهدّد النظام، وهنا تبرز الأهميه الوظيفيّة للقانون والأعراف والتقاليد والمعايير المجتمعيّة التي تعتبر من قواعد الضبط

والتحفيز (عثمان، 56:2008؛ كريب، 75:1999)؛ أي في التزام السوري بمعايير النسق الاجتماعي والقوانين والتشريعات والعادات والتقاليد ومحاولة الحفاظ عليها ومواجهة المشكلات التي يمكن أن تهدّد أمن النسق.

2- نظرية المعوّقات الوظيفية عند ميرتون (Dysfunctions):

إن النظرية من وجهة نظر ميرتون يجب أن ترتبط بالجانب الأمبيريقي، وقد قام على اختيار مفاهيم وسطى يمكن ربط معانيها بمؤشرات في الواقع، حيث قام بدراسة أنماط تكّيف الأفراد في المجتمع، والتي تضمنت حالة اللامعيارية وأوجه الإنحراف، ويوضح ميرتون أن هناك عنصرين لهما أهمية مباشرة في البناء الاجتماعي والثقافي، الأول هو الأهداف الثقافية المحددة، والثاني هو الوسائل المؤسسية، وهما يعملان معاً في تشكيل الممارسات, وقد يحدث أحياناً اهتمام بالأهداف الثقافية دون اهتمام بالوسائل المؤسسية، مما يؤدي إلى عدم التكامل الثقافي وظهور اللامعيارية، خصوصاً عندما يتم النظر إلى نشاطات وسيلية كممارسات لذاتها دون اهتمام بالأهداف أو تناسيها.

وصنّف ميرتون أنماط تكيف الأفراد بناء على تقبلهم أو رفضهم للأهداف الثقافية ووسائل تحقيقها مؤسسياً، كالتالي:

أنماط الامتثال	الأهداف الثقافية	الأهداف المؤسسية
الامتثال	+	−
الإبداع	+	−
الطقوسية	−	+
الانسحاب	−	−
الثورية	±	±

حيث تمثل إشارة (+) القبول، بينما إشارة (−) الرفض.

1- نمط الامتثال: يسود هذا النمط في حالة الاستقرار الاجتماعي والتوازن ويتدنى في حالة التفكك أو التغيرات التي تتضمن قيام معايير متضاربة، وهذا النمط يصب في مصلحة المجتمع.

2- نمط الإبداع: يكون في حالة تقبّل الفرد وسعيه لتحقيق أهداف الجماعة، دون التزام بالوسائل الشرعية لتحقيقها.
3- نمط الطقوسية: عكس الإبداع، حيث يلتزم الأفراد بالوسائل دون الالتزام بالأهداف.
4- نمط الانسحاب: يمثلون الأفراد الذين يشعرون بالاغتراب وأنهم ليسوا جزءا من المجتمع، ولا يقومون بأي فعل لتغيير الواقع، وهم يمثلون نمطاً سلبياً غير فاعل.
5- نمط الثورية: وهذا النمط يمثل الأفراد الرافضين للواقع الاجتماعي، لكنّهم يسعون لتغييره بمحاولات شرعية من حيث البناء والمعايير والقيم.

وضمن هذا الإطار من الشرعية يعتبر النمط وظيفياً، بينما إذا كان الأساس فيه لا يتفق مع الشرعية فإنه يصبح غير وظيفي، مع احتمالية أن يكون الحدث وظيفياً للبعض وغير وظيفي للآخر (عثمان، 2008: 64-68).

وبناءً عليه، فإن اللاجئ السوري في حالة الامتثال يكون متكيفاً مندمجاً مع المجتمع الأردني والقوانين ولا يكون هناك خلل أو معوقات، وفي حالة الإبداع، فهو يكون متكيفاً مع المجتمع ويسعى للحصول على قبول الآخرين واعتبارهم لكنه لا يتكيف مع قوانين المجتمع بشكل كبير، بينما في حالة الطقوسية، فهو ينحرف عن القيم والعادات والتقاليد للمجتمع المستضيف ويلتزم بالقوانين، وفي حالة الانسحاب، فيكون شعوره بالاغتراب مسيطرٌ عليه ولا يشعر أنه جزءٍ من المجتمع ولا يقوم بأي فعل لتغيير الواقع، وأخيراً في حالة الثورية، فإنه ينحرف عن القيم والتقاليد ويكون عنده رفض للنظام للواقع الاجتماعي والنظام السائد ولكنه يسعى لتغيير الواقع ويحاول أن يأتي بحل بديل أو آخر.

الدراسات السابقة:

بحثت دراسة (أبو رمّان، 2018) في تحديات العودة الطوعية للاجئين في بلد اللجوء الأردن، للتعرّف على واقع العودة الطوعية في بلد اللجوء (الأردن)، والتعرّف على التحديات للعودة الطوعية في الوطن سوريا من وجهة نظر اللاجئين السوريين، وبيّنت نتائج الدراسة أن واقع العودة الطوعيّة في بلد اللجوء (الأردن) من وجهة نظر اللاجِئين السوريين تقع ضمن المستوى المرتفع، وأن تحدِّيات العودة الطوعية إلى وطنهم من وجهة نظرهم تقع ضمن المستوى المتوسط، وأن هناك عوامل عديدة تؤثر بشكل إيجابي للعودة الطوعية كالانتماء والحنين للوطن، ومنها ما يؤثر سلبياً كالمخاوف الأمنيّة والاقتصادية.

وتناولت دراسة (المنسي ومحافظة، 2018)، مستقبل اللاجئين السوريين في الأردن" حيث ألقت الضوء على واقع حياتهم في الأردن، وتقديم رؤية للواقع المستقبلي لهؤلاء اللاجئين في ظل استمرار العمليات العسكرية في بلادهم، وبالتالي استمرار أزمة اللجوء في الأردن، وأظهرت النتائج أن مستقبل اللاجئين السوريين في الأردن في ظل انعدام حلّ العودة الطوعية في الوقت القريب وعدم إمكانية إعادة توطين جميع اللاجئين في دول أخرى، يتمثل في (سيناريو) وحيد هو الأكثر احتمالية وهو الاندماج المحليّ الجزئي؛ بمعنى منح اللاجئين السوريين في الأردن حقوقاً أوسع في مجال العمل والتعليم، تساعدهم في الاندماج مع المجتمع الأردني، لكن دون تجنيسهم أو رفع صفة اللجوء عنهم، وأن اندماج اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني يحميهم من الفقر والْعَوَز وتدابير التكيف السلبية، والتّمييز، وهذا يساعد على تهدئة الاستياء العام والإحباط الاجتماعي الناجم عن تدفق اللاجئين، ويدعم الطلب على السلع الاستهلاكية، وقد يساعد في زيادة النمو وتحسين الاقتصاد الوطني في حال التزمت الدول المانحة بتعهداتها.

وناقش تقرير منصة الحلول الدائمة، البرنامج الأوروبي الإقليمي للتنمية والحماية، قسم السكان وصحة الأسرة في كلية ميلمان للصحة العامة بجامعة كولومبيا (Durable Solution Platform, Program on Forced Migration Columbia University Mailman School of Public Health Regional Development and Protection Programme,2020) كيفية تعزيز اعتماد اللاجئين السوريين على أنفسهم بطريقة تعزز التكيف والصمود والتماسك الاجتماعي مع المجتمعات المضيفة، وتقييم الطرق المؤسّسية للعمل وإدارة المساعدة وتقديم الخدمات داخل المنظمات غير الحكومية وبناء القدرة على الصمود لتوليد الدروس المستفادة في معالجة اهتمامات واحتياجات السوريين والمجتمعات المضيفة، ويأخذ التقرير ثلاثة مجالات رئيسة هي؛ التعليم وسبل العيش والمساعدة الاجتماعية، ومن نتائجه أنه عند ظهور احتمالية العودة إلى سوريا هناك أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين من المرجح أن يبقوا في الأردن في المستقبل المنظور (القريب)، وتمكين اللاجئين السوريين تمكيناً كاملاً ومنتجاً من خلال الاستثمار في التعليم وسبل العيش والمساعدة الاجتماعية سيسمح لهم بالاعتماد على الذات وتحقيق احتياجاتهم، وأيضاً سيعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع الأردني، ومثل هذه الاستثمارات سوف تساعد على ضمان الاستقرار المستقبلي لسوريا من خلال ضمان رأس المال البشري الذي يعد مفتاحاً لتجديد وبناء المجتمع مرة أخرى، ويظهر التقرير أن اللاجئين السوريين والمستضيفين الأردنيين يعانون جميعا ويواجهون العديد من التحديات ونقاط الضعف نفسها ويتشاركون نفس الآمال والمخاوف لعائلاتهم ومستقبلهم من حيث التعليم وسبل العيش.

وبحثت دراسة المفوضية السامية للأمم المتحدة (UNHCR, 2018) في تصورات اللاجئين السوريين ورغبتهم بالعودة إلى سوريا" وتشير إلى أعداد اللاجئين السوريين الذين يرغبون في العودة إلى بلدهم أو الذين لديهم نيّة في العودة أو المترددين في ذلك أو الذين لا ينوون العودة في الأشهر الاثني عشر القادمة من وقت إجراء الدراسة، وقد تم مقابلة (4769) لاجئاً سوريا موزعين في مصر ولبنان والأردن والعراق، وتوصّلت الدراسة إلى عدّة نتائج: وهي أنه على الرغم من التطورات التي حصلت في سورية عام 2018، إلّا أن 85% من السوريين لا يرغبون بالعودة إلى الوطن في العام القادم ويعود ذلك بشكل أساسي إلى المخاوف المتعلقة بالأمن والسلامة في البلاد، وإن حوالي ثلاثة أرباع السوريين لديهم آمال وتطلعات للعودة إلى الوطن يوماً ما وهذا يؤكد على استمرار ارتباطهم ببلدهم ومنازلهم وأسرهم.

كما وبحث السليمان (Alsuleman, 2017) في نوايا اللاجئين السوريين الموجودين بالمملكة المتحدة في العودة للوطن عبر ظاهرة "عبر الحدودية" ووجهات نظرهم بالعودة وأيضاً إلى فحص التطور عبر الحدودية، وقد تم عمل 14 مقابلة مع لاجئين سوريين في المملكة المتحدة عبر الهاتف أو عبر مكالمات الفيديو، وأشارت النتائج إلى أن قرار العودة معقّد ويحمل قدراً كبيراً من عدم اليقين بالنسبة للمشاركين في الدراسة وأن الغالبية منهم ينوون العودة للوطن ولكنّ هذه النوايا مرتبطة بالعديد من المخاوف الأمنيّة والاقتصادية والاعتبارات الثقافية، وأن العلاقات السورية عبر الحدود لا تزال ضعيفة وتقتصر على الأنشطة الاجتماعية والثقافية وبعض الأنشطة الاقتصادية، ويظهر انعكاس الانهيار الاجتماعي لسوريا على مجتمع التشتّت الذي يقيّد التطور ونموّ المجتمع السوري عبر الحدود.

وتناولت دراسة آشلي (Achilli, 2016) العودة إلى سوريا وأنماط التنقل بين السوريين في الأردن" والتي هدفت إلى دراسة نتائج النّزوح المطول للاجئين في الأردن واتخاذهم لقرار السفر إلى أوروبا الذي يعتمد على عدّة عوامل معقّدة، بالإضافة إلى التعلق العاطفي ببلدهم الأم، وأظهرت النتائج أن المنظمات الدولية قامت بتقليل الدعم الذي تقدمه للسوريين ممّا أدى لرغبتهم في إيجاد ظروف معيشية أفضل في بلدان أخرى، وبيّنت الدراسة أنه ليس كل السوريين يريدون الهجرة إلى أوروبا بل إن الغالبية تريد العودة إلى سوريا، إضافة للجانب الاجتماعي والثقافي المختلف عنهم تماماً، وأن هناك عدّة أسباب تحدّد ما إذا كان السوريون يرغبون بالعودة إلى سوريا أو الهجرة إلى

أوروبا تتمثل الجانب الاجتماعي والجانب المادي والعمر، بالإضافة لوجود أو عدم وجود علاقات اجتماعية مع سوريين آخرين في بلاد المهجر، وعوامل سياسيّة وعقائديّة وتطلّعات مستقبليّة.

ما يميز هذه الدراسة أنها إضافة نوعية لدراسات اللجوء التي تطرح العوامل المؤثرة على قرارات اللاجئين السوريين في العودة إلى وطنهم وتثري الحصيلة المعرفية المتعلقة بهذا الموضوع.

الإجراءات المنهجية

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لملائمته أغراض الدراسة.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من اللاجئين السوريين البالغين فوق18 سنة، والمقيمين في أكثر المحافظات تواجداً للاجئين من حيث إجمالي عددهم في الأردن وهي (عمان، المفرق، إربد) ويقدر عددهم بـ(492694) لاجئاً ولاجئةً (UNHCR,2020).

أعداد اللاجئين السوريين في مدن الأردن

المحافظة	الرقم
عمان	196068
المفرق	161977
اربد	134649
الزرقاء	94664
البلقاء	1848
مأدبا	13114
جرش	9312
الكرك	8919
معان	8108
عجلون	6854
العقبة	3584
الطفيلة	1713

عينة الدراسة:

بسبب صعوبة حصر مجتمع الدراسة، فقد تم اختيار عينة الدراسة بطريقة العينات غير الاحتمالية وتحديداً العينة القصدية، وبلغ حجم العينة (357) لاجئاً ولاجئة، وقد توزّعت العينة تبعاً للمتغيرات الديموغرافية كما هو مبين في الجدول (1).

الجدول (1) أفراد عينة الدراسة تبعا للمتغيرات الديموغرافية

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكور	180	50.4
	إناث	177	49.6
العمر	18 – 28	112	31.4
	29-39	141	39.5
	40-50	81	22.7
	51 سنة فأكثر	23	6.4
المستوى التعليمي	ثانوي فما دون	216	60.5
	دبلوم	48	13.4
	بكالوريوس	83	23.2
	دراسات عليا	10	2.8
مدة الاقامة في الأردن	أقل من 3 سنوات	10	2.8
	4–7 سنوات	150	42.0
	8 سنوات فأكثر	197	55.2
طبيعة السكن	مدينة	195	54.6
	قرية	117	32.8
	بادية	2	0.6
	مخيم	43	12.0
مستوى الدخل	أقل من 300	260	72.8
	من 300–600 دينار أردني	85	23.8
	أكثر من 600	12	3.4
	المجموع	357	100%

أداة الدراسة:

استخدمت الباحثة الاستبانة الإلكترونية كأداة رئيسة لجمع البيانات، ومنهج المسح الاجتماعي بالعيّنة بهدف التحقّق من أهداف الدّراسة، وتكونت الاستبانة من (27)، بالإضافة للبيانات الديموغرافية لأفراد العينة وتشمل (الجنس والحالة الاجتماعية والعمر وطبيعة السكن والمستوى التعليمي ومدة الإقامة في الأردن ومكان الإقامة السابق في سوريا وعدد أفراد الأسرة والدخل بالدينار الأردني وقانونية العمل والتوجه نحو الرغبة للعودة)، وتم تصميم الاستجابة على الاستبانة تبعاً للتدريج الخماسي حسب نموذج (Likert).

صدق وثبات أداة الدراسة:

تم التّحقق من صدق الاستبانة بعرضها على خمسة من المحكّمين المتخصّصين في الدراسات الاجتماعية، وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، وعلى ضوء الاقتراحات التي أوردوها على أداة الدراسة تمّ جمع الملاحظات وتصنيفها، وتم إجراء التعديلات اللّازمة وبعد ذلك تمّ تصميم الاستبانة بشكلها النهائي، وللتحقق من ثبات أداة الدراسة، تمّ حساب الاتساق الداخلي على عيّنة استطلاعية من نفس مجتمع الدراسة ومن خارج عيّنتها بلغ عددها (30) لاجئاً ولاجئة سوريين، ومن ثم تم استخراج معاملات الاتساق الداخلي باستخدام معادلة كرونباخ ألفا، حيث كان أبرزها العوامل الاجتماعية، ثم العوامل الأمنيّة وتليها العوامل الاقتصادية، كما بلغ معامل كرونباخ ألفا للمجموع الكلي (0.80) وهي معاملات مرتفعة وتدل على درجة ثبات عالية لمقياس الدراسة.

الأساليب الإحصائية الوصفية:

تم استخدام التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لمعرفة الخصائص الاجتماعية لأفراد عينة الدراسة، وتم استخدام مقاييس النزعة المركزية (المتوسطات الحسابية The Means Deviation) ومقاييس التشتت (الانحراف المعياريStandard Deviation) لكل محور من محاور الدراسة بصورة منفردة والذي يتضمن مجموعة من (الفقرات) المدرجة في أداة الدراسة، والمتضمنة أداة القياس (ليكارت الخماسي) المتدرج المستخدم من أجل معرفة تأثير العوامل التي يحتويها كل محور من محاور الدراسة، وأيضاً اختبار (T) للعينات المستقلة على جميع محاور الدراسة والأداة ككل، كما تم استخدام تحليل التباين المتعدد (Manova) على المحاور والدرجة الكلية تبعاً لمتغيرات الدراسة (العمر، الجنس، المستوى التعليمي، مدة الإقامة في الأردن، طبيعة السكن، مستوى الدخل).

تحليل النتائج ومناقشتها:

المحور الأول: تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والأمنيّة على قرار عودة اللاجئين السوريين في الأردن.

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محاور الدراسة والتي تظهر في الجدول(2) استنادا إلى مقياس ليكرت الخماسي للتحليل الاستجابة.

جدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محاور الدراسة مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	3	درجة تأثير العوامل الأمنيّة	3.94	.7770	مرتفعة
2	1	درجة تأثير العوامل الاجتماعية	3.11	.4310	متوسطة
3	2	درجة تأثير العوامل الاقتصادية	2.76	.534	متوسطة
		درجة تأثير العوامل ككل	3.27	.4200	متوسطة

يظهر من الجدول (2) أن المتوسطات الحسابية لمحاور الدراسة تراوحت ما بين (2.76–3.94) حيث جاءت درجة تأثير العوامل الأمنيّة على عودة اللاجئين في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.94)، ويفسر ذلك: بانعدام مستوى الاستقرار الأمني وتزايد مستوى الانفلات السياسي ووجود مخاوف لدى الشعب السوري من عشوائية حالات الاختطاف والاغتيالات والقتل.

ويفسر ذلك أيضاً بالطبيعة الفطرية للإنسان أنه لا يستطيع التعايش في بيئة غير آمنة، الأمر الذي قد يسبب تدهوراً وانعداماً في جميع مناحي الحياة.

وتلتها العوامل الاجتماعية بالمرتبة الثانية بدرجة تأثير متوسطة أيضاً بمتوسط حسابي بلغ (3.11)، وتعزو الباحثة ذلك: إلى أن درجة التقارب في العادات والتقاليد والأعراف بين الشعبين كبيرة إلى حد ما بالإضافة إلى أن كلتا اللهجتين متقاربتان وهذا يسهّل عملية التواصل

والتفاعل والاندماج، كما جاءت درجة تأثير العوامل مجتمعة بمتوسط حسابي بلغ (3.27) وبدرجة متوسطة.

وأخـــيراً تأثير العوامـــل الاقتصادية بالمرتبة الأخيرة بدرجة متوسـطة بمتوسط حســـاب يبلـــغ (2.76)، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن الأردن يعتبر بلداً فقيراً نسبياً ولا توجد به إمدادات كافية من الموارد الطبيعية كالبترول أو المعادن والمياه، ويعاني الأردن من مشاكل اقتصادية جمة كالبطالة والعجز في الميزانية والدّيون للدول الأخرى وصندوق النقد الدولي إذ يعتمد الأردن بشكل كبير على المساعدات الخارجيّة؛ مما يؤثر على مستوى المعيشة بشكل عام، وهذا يؤثر على اللاجئين أيضاً الذين يعيشون في الأردن ويتعرّضون لما يتعرض له شعب الأردن. يضاف إلى ذلك تردّي الوضع الاقتصادي في سوريا والتضخّم الهائل للعملة السورية وركود الصناعة فيها؛ حيث كانت تعتبر بلداً صناعياً مهماً على مستوى الشرق الأوسط وتتفق هذه الدراسة مع دراسة (Abu Rumman, 2018 ; Achilli,2016 ; Alsuleman, 2017). في أن نوايا العودة للوطن مرتبطة بالعديد من المخاوف والعوامل الأمنية والاقتصادية والاعتبارات الثقافية والاجتماعية والجانب المادي أيضاً.

وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات كل محور على حدة، حيث جاءت على النحو التالي:

المحور الثاني: تأثير العوامل الاجتماعية على عودة اللاجئين السوريين في الأردن

للكشف عن درجة تأثير العوامل الاجتماعية على قرار عودة اللاجئين السوريين في الأردن، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول تأثير العوامل الاجتماعية، كما هو مبين في الجدول (3).

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات محور العوامل الاجتماعية مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	6	علاقات النّسب التي كونتها في الأردن تمنعني من العودة.	3.82	1.296	مرتفعة
2	1	العلاقات الاجتماعية الجيدة التي كونتها داخل المجتمع الأردني تدفعني للبقاء فيه.	3.70	.949	مرتفعة
3	2	أتطلع للتوطين في بلد ثالث، لذلك أفضل البقاء في الأردن حاليًا.	3.43	1.519	متوسطة
4	4	لا يشكّل وصف لاجئ، أية آثار نفسية سلبية بالنسبة لي.	3.40	1.459	متوسطة
5	9	الرعاية الصحيّة والخدمات التنمويّة والاجتماعية المتوفرة للسوريّين في الأردن تدفعني للبقاء فيه.	3.30	1.453	متوسطة
6	3	أفضل البقاء في الأردن لوجود أقاربي وعائلتي فيه.	3.17	1.441	متوسطة
7	8	علاقاتي الاجتماعية ضعُفت مع جيراني وأصدقائي الذين ما زالوا في سوريا.	3.08	1.299	متوسطة
8	5	رغبة بعض أفراد الأسرة في البقاء في الأردن.	2.36	1.405	متوسطة
9	7	أرغب بالعودة لعدم قدرتي على إقامة علاقات اجتماعية مع الأردنيين.	1.79	.849	منخفضة
درجة تأثير العوامل الاجتماعية ككل في قرار العودة			3.11	.431	متوسطة

يظهر من الجدول (3) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (1.79–3.82) حيث جاءت الفقرة رقم (6) بالمرتبة الأولى ونصها: "علاقات النّسب التي كوّنتها في الأردن تمنعني من العودة"، بوسط حسابي (3.82) بدرجة مرتفعة، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن هؤلاء الأشخاص قد أسّسوا حياة جديدة وكوّنوا علاقات عائلية عالية يصعب عليهم التخلّي عنها أو تغييرها، بالإضافة إلى أن فرصة الحصول على الجنسية الأردنية عند الزواج من شاب أردني يحقّق لهم تطلعات وتعطيهم حقوقاً وميزاتٍ إضافية، وتلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (1) والتي تنص على: "العلاقات الاجتماعية

الجيّدة التي كونتها داخل المجتمع الأردني تدفعني للبقاء فيه" بمتوسط حسابي بلغ (3.70) وبدرجة تأثير مرتفعة، ويعزى ذلك لاندماج الشعبين وتقاربهم الاجتماعي.

وتلتها الفقرة رقم (2) ونصّت على: "أتطلّع للتّوطين في بلد ثالث، لذلك أفضّل البقاء في الأردن حالياً" بمتوسط حسابي بلغ (3.43) وبدرجة تأثير متوسطة، ويفسر ذلك بأفضليّة الظروف المعيشية التي يعيشها السوريون في بلد آخر ثالث، بالإضافة إلى احتمالية وجود أقربائهم وأصدقائهم في هذا البلد لذلك يتطلعون للتّوطين فيه، وتتفق هذه الدراسة مع دراسة (Achilli, 2016) في رغبة السوريين في إيجاد ظروف معيشية أفضل في بلدان أخرى وتأثير وجود علاقات اجتماعية أو عدم وجودها مع سوريين آخرين في بلاد اللجوء.

بينَما جاءت بالمرتبة قبل الأخيرة الفقرة (5) والتي تنص على: "رغبة بعض أفراد الأسرة في البقاء في الأردن" بمتوسط حسابي (2.36) بدرجة متوسطة، ويُعزى ذلك إلى الشعور بالاستقرار الاجتماعي ببلد اللُّجوء والتعوّد عليه والشعور بالانتماء له، وتختلف مع دراسة (UNHCR, 2018) في أن ثلاثة أرباع السوريين لديهم تطلعات للعودة الأمر الذي يؤكد ارتباطهم ببلدهم.

وبالمرتبة الأخيرة الفقرة (7) ونصها: "أرغب بالعودة لعدم قدرتي على إقامة علاقات اجتماعية مع الأردنيين"، بمتوسط حسابي (1.79)، وبدرجة منخفضة، ويعزى ذلك إلى اندماج الشعبين الأردني والسوري وإلى تقارب الثقافة والعادات بين البلدين بدرجة كبيرة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Durable Solution Platform, Program on Forced Migration Columbia University Mailman School of Public Health Regional Development and Protection Programme,2020) في أن السوريين والأردنيين يعانون العديد من التحديات الى حد كبير ويتشاركون نفس الآمال والمخاوف لعائلاتهم ومستقبلهم وهذا دليل الاندماج، وبلغ المتوسط الحسابي لدرجة تأثير العوامل الاجتماعية ككل في قرار العودة (3.11)، بدرجة متوسطة.

تأثير العوامل الاقتصادية على عودة اللاجئين السوريين في الأردن:

للكشف عن درجة تأثير العوامل الاقتصادية على قرار عودة اللاجئين السوريين في الأردن، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول تأثير العوامل الاقتصادية، كما هو مبين في الجدول، كما هو مبين في الجدول (4).

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات محور العوامل الاقتصادية مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	2	توجّهي للقطاع المهنيّ ساعدني في الحصول على مردود مادّي أعتاش منه في الأردن.	3.87	1.083	مرتفعة
2	8	لم تعد لديّ حرية التصرف في ممتلكاتي في سوريا، مما يشجعني على البقاء في الأردن.	3.48	1.01279	متوسطة
3	9	لديّ شراكة تجارية أو عمل خاص أو مشترك في الأردن تؤثر على عودتي.	3.44	1.317	متوسطة
4	5	لا يمكنني العمل في سوريا، مما يدفعني للبقاء في الأردن.	3.20	1.478	متوسطة
5	3	ليس لديّ مصدر دخل في سوريا، مما يدفعني للبقاء في الأردن.	3.09	1.410	متوسطة
6	1	ليس لدي القدرة على سد الإحتياجات الاقتصادية في سوريا كما كان في السابق ممّا يدفعني للبقاء في الأردن.	3.08	1.294	متوسطة
7	4	أتلقى دعما مادّيا من المنظمات الدولية والمحلية كافيا للمعيشة في الأردن.	1.73	.904	منخفضة
8	6	أتلقّى تحويلات مالية من أقاربي من الخارج تساعدني على البقاء في الأردن.	1.63	1.061	منخفضة
9	7	أتلقى مساعدات مالية غير منتظمة من أفراد أردنيين مما يدفعني للبقاء في الأردن.	1.32	.759	منخفضة
		درجة تأثير العوامل الاقتصادية ككل	2.76	.534	متوسطة

"يظهر من الجدول (4) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (3.87–2.76)، وجاءت بالمرتبة الأولى الفقرة (2) ونصها: "توجّهي للقطاع المهنيّ ساعدني في الحصول على مردود مادّي أعتاش منه في الأردن"، بمتوسط حسابي (3.87)، بدرجة مرتفعة، ويعزى ذلك إلى اندماجهم مع

الأردنيين ونجاح الحرفيّين في ترويج أعمالهم هـنا، حيث إنهم مشهورون بالأعمـال الحرفية والعمل المهني واليدوي، ولاقت هذه الحرف نجاحاً كبيـراً في الأردن، وتتفق هذه النتيجة مع دراسـة (Al Mansi, A. & Mahafda, 2018) في منحهم حقوق في مجال العمل تساعدهم على الاندماج الاجتماعي في المجتمع الأردني والذي من شأنه أن يحمي السوريين من الفقر والعِوز، ومع دراستي (Durable solution platform Program on Forced Migration Columbia University Mailman School of Public Health Regional Development and Protection Program,2020 ; Danish Refugee Council et al., 2019;) في مشاركة المجتمعات المتضررة بشكل هادف وتمكين اللاجئين اجتماعياً واقتصادياً بشكل كامل ومنتج.

وتأتي الفقرة رقم (9) في المرتبة الثالثة، والتي نصت على: "لديّ شراكة تجارية أو عمل خاص أو مشترك في الأردن تؤثر على عودتي" بمتوسط حسابي بلغ (3.44)، وبدرجة تأثير متوسطة أيضاً، ويعزى ذلك إلى نجاح العمل الخاص أو المشترك في الأردن نتيجة الاندماج الاجتماعي، وريع هذا العمل الجيّد والكفيل بالعيش بمستوى لائق، وبالتالي المساهمة في زيادة النموّ الاقتصادي، وتتفق هذه الجزئية مع دراستي(Al Mansi, A. and Mahafda,2018؛ Durable Solution Platform, Program on Forced Migration Columbia University Mailman School of Public Health, Regional Development and Protection Program, 2020) في أن نجاح العمل للسوريين وتمكينهم يساهم في تحسين الاقتصاد الوطني.

وأتت الفقرة رقم (4) بالمرتبة السابعة، وتنص على: "أتلقّى دعماً مادّياً من المنظمات الدولية والمحلية كافياً للمعيشة في الأردن"، بمتوسط حسابي (1.73)، بدرجة تأثير منخفضة، ويعزى ذلك إلى أن احتياجات اللّاجئين أصبحت أكثر إلحاحاً، وإلى نقصان المساعدات الّتي يتلقاها السوريون الآن عمّا كانوا يتلقونها عند بدايات اللجوء، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Achilli, 2016) في أن المنظمات الدولية قامت بتقليل الدعم الذي تقدمه للسوريين.

وفي المرتبة قبل الأخيرة جاءت الفقرة رقم (6) وتنص على: "أتلقّى تحويلات ماليّة من أقاربي من الخارج تساعدني على البقاء في الأردن." بمتوسّط حسابي(1.63) بدرجة تأثير منخفضة، ويُعزى ذلك إلى سوء أوضاع السوريين الاقتصادية في الخارج وسوء المستوى المعيشي الذي هم فيه، بالإضافة إلى أن السوريين في البلدان الأوروبية كألمانيا يتلقون المعونة من الحكومات، ويتم تفحص أرصدتهم في كل فترة ومراقبة عمليّات التحويل المصرفي لديهم بحيث يتعرضون للمساءلة إن كانت أرصدتهم وتحويلاتهم كبيرة، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (7) ونصها: "أتلقى مساعدات

مالية غير منتظمة من أفراد أردنيين مما يدفعني للبقاء في الأردن"، بمتوسط حسابي (1.32) وبدرجة تأثير منخفضة، وهذا يعود إلى الوضع الاقتصادي السّيء في الأردن والبطالة المتفشية والظروف السيئة التي يشترك فيها الأردنيون مع السوريين والتي تجعل نسبة كبيرة من الأردنيين بحاجة للدعم كإخوانهم السوريين، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Durable Solution Platform, Program on Forced Migration Columbia University Mailman School of 2020 Public Health, Regional Development and Protection Programme,) في أن اللاجئين السوريين والمستضيفين الأردنيين يتشاركون نفس الظروف والمخاوف من حيث سبل العيش وتلبية احتاجاتهم ويواجهون العديد من التحديات، وبلغ المتوسط الحسابي لدرجة تأثير العوامل الاقتصادية ككل (2.76)، بدرجة متوسطة.

تأثير العوامل الأمنية على عودة اللاجئين السوريين في الأردن:

للكشف عن درجة تأثير العوامل الأمنيّة على قرار عودة اللاجئين السوريين في الأردن، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول تأثير العوامل الأمنيّة، كما هو مبين في الجدول (5).

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات محور العوامل الأمنيّة مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	2	ما زال الوضع الأمني في سوريا غير مستقر وغير مشجع للعودة.	4.53	.901	مرتفعة
2	1	شعوري بالأمان في الأردن سبب في عدم رغبتي في العودة إلى سوريا.	4.46	.872	مرتفعة
3	4	تعرُّض أحد أفراد أسرتي أو أقاربي للتهديد في سوريا يمنعني من العودة.	4.17	.996	مرتفعة
4	3	تستجيب الجهات الأمنيّة الأردنية في تقديم المساعدة في حال تعرضي لمشكلة.	4.09	1.030	مرتفعة

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
5	8	مخاوفي من طلبي أو طلب أحد أفراد أسرتي للخدمة العسكرية في سوريا تؤثر على قرار عودتي.	3.93	1.441	مرتفعة
6	9	تعرّض منزلي في سوريا للخراب أو التدمير يدفعني للبقاء في الأردن.	3.93	2.589	مرتفعة
7	6	مخاوفي من عدم توفير المساعدات التي تؤمّن عودتي لسوريا من قِبل المنظمات الدوليّة تمنعني من العودة.	3.75	1.277	مرتفعة
8	7	مستوى الانفلات السيّاسي والأمني ووجود عمليّات الإغتيال والإختطاف تمنعني من العودة.	3.61	1.487	متوسطة
9	5	المنطقة التي جئت منها من سوريا ما زالت منطقة غير آمنة مما يدفعني للبقاء في الأردن.	3.04	1.617	متوسطة
		درجة تأثير العوامل الأمنيّة ككل	3.94	.777	مرتفعة

يظهر من الجدول (5) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (3.04–4.53) بدرجة تأثير مرتفعة، وجاءت بالمرتبة الأولى الفقرة (2) ونصها:"ما زال الوضع الأمني في سوريا غير مستقر وغير مشجع للعودة"، بوسط حسابي (4.53)، بدرجة مرتفعة، وتليها الفقرة (1) ونصها:"شعوري بالأمان في الأردن، سببٌ في عدم رغبتي في العودة إلى سوريا"، بوسط حسابي (4.46)، وبدرجة تأثير مرتفعة، ويفسّر ذلك إلى أن الوضع الأمني أمر مهم جداً، وأن حالة الأمن والأمان التي يعيشها السوريون في الأردن، وخوفهم من العودة نظراً لأن الوضع الأمني في سوريا حالياً ما زال مخيفاً وغير آمنٍ كلياً للعودة والعيش هناك، كل ذلك يعتبر من أهم الأسباب التي تحول دون عودتهم، وتتفق هذه الدراسة مع دراسة (Abu Rumman, 2018; UNHCR, 2018; Alsuleman, 2017) في أن ظروف البلد المتعلقة بالأمن والسلامة تعد عائقاً أساسياً وكبيراً للعودة.

وجاءت الفقرة رقم (6) في المرتبة السابعة، ونصت على "مخاوفي من عدم توفير المساعدات التي تؤمّن عودتي لسوريا من قِبل المنظمات الدوليّة تمنعني من العودة." بمتوسط حسابي (3.75) وبدرجة تأثير مرتفعة، ويفسّر ذلك بعدم وجود اتفاقية ثابتة أو بروتوكول دولي يضمن تسهيل عملية العودة بأمان وتأمين اللاجئين من شتى النواحي مادية كانت أو معنوية أو صحية أو غيرها.

وجاءت في المرتبة قبل الأخيرة الفقرة رقم (7) والتي نصت على: "مستوى الانفلات السّياسي والأمني ووجود عمليّات الاغتيال والاختطاف تمنعني من العودة" وبمتوسط حسابي (3.61) وبدرجة تأثير متوسطة، "بينما جاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة (5) ونصها: "المنطقة التي جئت منها من سوريا ما زالت منطقةً غير آمنة مما يدفعني للبقاء في الأردن"، بمتوسط حسابي (3.04)، بدرجة متوسطة، وتفسر الباحثة ذلك إلى أن عوامل الاستقرار الأمني يؤثر في شتى مناحي الحياة حيث إنه لا حياة كريمة بدون أمان، بالإضافة إلى أن إحساس السوريين بالأمن والأمان في الأردن كبير جداً بعكس بلدهم التي تفتقر لأدنى مستويات الأمان في الوقت الراهن وعدم الاستقرار فيها، وأن العديد من المناطق فيها ما زالت تعتبر غير آمنة للمعيشة. وبلغ المتوسط الحسابي لدرجة تأثير العوامل الأمنيّة ككل (3.94)، بدرجة مرتفعة.

المحور الثالث: النتائج المتعلقة بالفروق ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) في درجة تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والأمنيّة تُعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، مدة الإقامة في الأردن، طبيعة السكن، مستوى الدخل).

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول درجة تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والأمنيّة تُعزى لمتغيرات الجنس، العمر، المستوى التعليمي، مدة الإقامة في الأردن، طبيعة السكن، مستوى الدخل، هو مبين في الجدول (6).

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن درجة تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والأمنيّة والعوامل ككل تبعاً لمتغيرات الجنس، العمر، المستوى التعليمي، مدة الإقامة في الأردن، طبيعة السكن، مستوى الدخل

المتغيرات	الفئات		المحور الاجتماعي	المحور الاقتصادي	المحور الأمني السياسي	الدرجة الكلية
الجنس	ذكور	متوسط	3.1259	2.7080	3.8722	3.2354
		الانحراف	.42434	.55748	.79105	.44830
	إناث	متوسط	3.1099	2.8129	4.0226	3.3151
		الانحراف	.43968	.50685	.75789	.38757
	الكلي	متوسط	**3.1180**	**2.7600**	**3.9468**	**3.2749**
		الانحراف	**.43148**	**.53582**	**.77736**	**.42060**
العمر	18-28	متوسط	3.0972	2.7589	3.7153	3.1905
		الانحراف	.45827	.55623	.76309	.43534
	29-39	متوسط	3.1340	2.7313	3.9677	3.2776
		الانحراف	.41223	.53339	.83101	.43882
	40-50	متوسط	3.1742	2.7956	4.1536	3.3745
		الانحراف	.42490	.52777	.67918	.37502
	51 سنة فأكثر	متوسط	2.9227	2.8164	4.2174	3.3188
		الانحراف	.39982	.48038	.50860	.30780
	الكلي	متوسط	**3.1180**	**2.7600**	**3.9468**	**3.2749**
		الانحراف	**.43148**	**.53482**	**.77736**	**.42060**
المستوى التعليمي	ثانوي فما دون	متوسط	3.1101	2.7222	3.9784	3.2702
		الانحراف	.42879	.52729	.82356	.42728
	دبلوم	متوسط	3.2153	2.8935	4.1065	3.4051
		الانحراف	.43754	.48727	.44560	.33324
	بكالوريوس	متوسط	3.0830	2.7510	3.7456	3.1932
		الانحراف	.44439	.56512	.78558	.43838
	دراسات عليا	متوسط	3.1111	3.0111	4.1667	3.4296

المتغيرات	الفئات		المحور الاجتماعي	المحور الاقتصادي	المحور الأمني السياسي	الدرجة الكلية
		الانحراف	33127.	56765.	67332.	35533.
	الكلّي	متوسط	**3.1180**	**2.7600**	**3.9468**	**3.2749**
		الانحراف	**43148.**	**53482.**	**77736.**	**42060.**
مدة الإقامة في الأردن	أقل من 3 سنوات	متوسط	3.2222	2.7444	4.1444	3.3704
		الانحراف	27716.	40926.	56425.	33945.
	4-7 سنوات	متوسط	3.1563	2.8489	3.9178	3.3077
		الانحراف	42910.	57531.	76748.	42942.
	8 سنوات فأكثر	متوسط	3.0835	2.6932	3.9588	3.2452
		الانحراف	43794.	49967.	79523.	41674.
	الكلّي	متوسط	3.1180	2.7600	3.9468	3.2749
		الانحراف	43148.	53482.	77736.	42060.
طبيعة السكن	مدينة	متوسط	3.1202	2.7499	3.8667	3.2456
		الانحراف	42488.	54531.	85052.	44668.
	قرية	متوسط	3.0921	2.7483	4.0057	3.2821
		الانحراف	44833.	50401.	64687.	36861.
	بادية	متوسط	3.0556	2.2222	4.1667	3.1481
		الانحراف	23570.	15713.	70711.	10476.
	مخيم	متوسط	3.1809	2.8630	4.1395	3.3945
		الانحراف	42623.	56855.	73025.	42758.
	الكلي	متوسط	**3.1180**	**2.7600**	**3.9468**	**3.2749**
		الانحراف	**43148.**	**53482.**	**77736.**	**42060.**
مستوى الدخل	أقل من 300.	متوسط	3.1291	2.7380	3.9726	3.2799
		الانحراف	41718.	5.3344	7.2615	4.0389
	ما بين 300-600.	متوسط	3.0993	2.8039	3.9373	3.2802
		الانحراف	47761.	51993.	87849.	44125.
	أكثر من 600.	متوسط	3.0093	2.9259	3.4537	3.1296

المتغيرات	الفئات		المحور الاجتماعي	المحور الاقتصادي	المحور الأمني السياسي	الدرجة الكلية
		الانحراف	.40882	.66046	.98297	.61134
	الكلّي	متوسط	**3.1180**	**2.7600**	**3.9468**	**3.2749**
		الانحراف	**.43148**	**.53482**	**.77736**	**.42060**

يظهر من الجدول (6) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لمتغير الجنس في درجة تأثير كل من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والأمنيّة وفي العوامل ككل.

ثانياً: تحليل التباين المتعدد لأثر المتغيرات (العمر، المستوى التعليمي، مدة الإقامة في الأردن، طبيعة السكن في الأردن، مستوى الدخل) على إجابات أفراد عينة الدراسة حول تأثير كل من (العوامل الاجتماعية والاقتصادية والأمنيّة) على قرار عودة اللاجئين السوريين في الأردن:

للكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية عند درجة الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) تم استخراج تحليل التباين المتعدد على إجابات أفراد عينة الدراسة حول تأثير كل من (العوامل الاجتماعية والاقتصادية والأمنيّة) على قرار عودة اللاجئين السوريين في الأردن تبعاً لمتغيرات (العمر، المستوى التعليمي، مدة الإقامة في الأردن، طبيعة السكن في الأردن، مستوى الدخل)، كما هو مبين في الجدول (7).

جدول (7) تحليل التباين المتعدد على المحاور والدرجة الكلية تبعاً لمتغيرات (العمر، الجنس، المستوى التعليمي، مدة الإقامة في الأردن، طبيعة السكن في الأردن، مستوى الدخل)

مصدر التباين	المحاور	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
العمر 0،923 ويليكس= 1،80= ح	العوامل الاجتماعية	.928	3	.309	1.711	.166
	العوامل الاقتصادية	2.304	3	.768	3.067	.059
	العوامل الأمنيّة	2.767	3	.922	1.596	.192
	العوامل ككل	1.396	3	.465	2.944	.054
المستوى التعليمي 0،948=ويلكس 1،182=ح	العوامل الاجتماعية	1.360	3	.453	2.508	.060
	العوامل الاقتصادية	.506	3	.169	.674	.569
	العوامل الأمنيّة	2.718	3	.906	1.567	.199
	العوامل ككل	1.259	3	.420	2.655	.050
طبيعة السكن 0،991=ويلكس 0،297=ح	العوامل الاجتماعية	.159	2	.079	.440	.645
	العوامل الاقتصادية	.045	2	.023	.090	.914
	العوامل الأمنيّة	.510	2	.255	.441	.644
	العوامل ككل	.145	2	.072	.458	.633
مدة الاقامة في الأردن 0،951=ويلكس 1،112=ح	العوامل الاجتماعية	.533	3	.178	.983	.402
	العوامل الاقتصادية	.733	3	.244	.975	.405
	العوامل الأمنيّة	2.655	3	.885	1.531	.208
	العوامل ككل	.574	3	.191	1.210	.307

مصدر التباين	المحاور	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
مستوى الدخل 0،977=ويلكس 0،764=ح	العوامل الاجتماعية	.010	2	.005	.029	.972
	العوامل الاقتصادية	.531	2	.265	1.060	.348
	العوامل الأمنيّة	.990	2	.495	.857	.426
	العوامل ككل	.031	2	.016	.098	.907
الخطأ	العوامل الاجتماعية	36.150	200	.181		
	العوامل الاقتصادية	50.078	200	.250		
	العوامل الأمنيّة	115.611	200	.578		
	العوامل ككل	31.608	200	.158		
المجموع المصحح	العوامل الاجتماعية	66.280	356			
	العوامل الاقتصادية	101.826	356			
	العوامل الأمنيّة	215.125	356			
	العوامل ككل	62.978	356			

يعزى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تأثير كل من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والأمنيّة وفي العوامل ككل على قرار عودة اللاجئين السوريين في الأردن، لمتغير (العمر)، وتختلف مع دراسة (Abu Rumman, 2018) في أنه بنظر السوريين من الفئات العمرية الكبيرة يوجد تحديات تواجههم في العودة الطوعية للوطن بدرجة أعلى من الفئات العمرية التي تقل عن (30) سنة، وأن السوريين من الفئة العمرية الأقل من (30) سنة يوجد عندهم توجهات إيجابية للعودة الطوعية بدرجة أعلى من باقي الفئات العمرية، وتختلف مع دراسة (Achilli, 2018) في أن الأشخاص ذوي الأعمار الكبيرة لديهم رغبة في العودة للوطن عكس الأعمار الصغيرة والشابة الذين يطمحون للسفر إلى أوروبا.

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تأثير كل من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والأمنيّة، وفي عواملها كافّةً على قرار عودة اللاجئين السوريين في الأردن تعزى لمتغير (المستوى التعليمي)، ولم تتناول أي دراسة من الدراسات السابقة هذا المتغير كمتغير دراسة.

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لمتغير (طبيعة السكن) في درجة تأثير كل من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والأمنيّة، وفي العوامل ككل على قرار عودة اللاجئين السوريين في الأردن، وتختلف هذه الدراسة مع دراسة (Abu Rumman, 2018) في أن السوريين الذين يعيشون في المخيم يوجد عندهم توجهات إيجابية للعودة الطوعية بدرجة أعلى من الذين يسكنون المدن والقرى في الأردن، وأن الذين يسكنون القرى يعتقدون بوجود تحديات تواجههم في العودة الطوعية للوطن بدرجة أعلى من الذين يقيمون في المخيم والمدينة.

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لمتغير (مدة الإقامة في الأردن) بدرجة تأثير كل من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والأمنيّة، وفي العوامل ككل على قرار عودة اللاجئين السوريين في الأردن.

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لمتغير (مستوى الدخل) في درجة تأثير كل من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والأمنيّة، وفي العوامل ككل على قرار عودة اللاجئين السوريين في الأردن، لم تتناول أي من الدراسات السابقة مستوى الدخل كمتغير دراسة.

ويعزى ذلك إلى طغيان المسببات الأمنيّة والاقتصادية والاجتماعية على اتخاذ قرارهم في العودة، أيضاً إلى أن جميع السوريين على اختلاف أعمارهم أو مستواهم التعليمي أو مستوى دخلهم أو طبيعة سكنهم في الأردن أو مدته، يستشعرون صعوبة اتخاذ القرار وأنهم جميعاً يتعرّضون لنفس العوامل الاجتماعية والاقتصادية والأمنيّة، ولا يوجد فروق في آرائهم تبعاً لهذه المتغيرات، بالإضافة إلى صعوبة توقّع أحداث المستقبل في ظل امتداد فترة الأزمة السورية.

مناقشة النتائج:

خلَصت الدّراسة إلى عدّة نتائج كان أبرزها على النحو التّالي:

درجة تأثير العوامل الأمنيّة على قرار اللاجئين السوريين بعودتهم إلى وطنهم جاءت بدرجة مرتفعة، كما خلصت الدراسة إلى أن عامل الاستقرار الأمني يؤثر في شتّى مناحي الحياة حيث إنه لا حياة كريمة بدون أمان، بالإضافة إلى أن إحساس السوريين بالأمن والأمان في الأردن كبير جداً، بعكس بلدهم الَّذي يفتقر لأدنى مستويات الأمان في الوقت الراهن وعدم الاستقرار فيها، وأن العديد من المناطق فيها ما زالت تعتبر غير آمنةٍ للمعيشة مما حال دون اتخاذهم لقرار العودة، في ظل ما تشهده البلاد من حالات الخطف والقتل والاعتداءات والانتساب القسري للخدمة العسكرية، الأمر الذي يؤثر على رغباتهم وتوجهاتهم السّياسيّة والفكرية والاقتصادية، كما كشفت الدراسة عن مخاوف السوريين من عدم وجود اتفاقية ثابتة أو بروتوكول دولي يضمن تسهيل عملية العودة بأمان، وتأمين اللاجئين في شتى النواحي المادية والمعنوية والصحية؛ الأمر الذي أحدث أثراً سلبياً على قرار عودة اللاجئين السوريين.

درجة تأثير العوامل الاقتصادية على عودة اللاجئين جاءت بدرجة متوسطة، حيث لاقى الحرفيّون نجاحاً في ترويج أعمالهم وحرفهم وأشغالهم اليدوية والمنزلية في الأردن، ولاقت هذه الحرف نجاحاً كبيراً وإقبالا كبيراً عليها في الأسواق الأردنية، كما كان لعدم امتلاكهم لحريّة التصرف في ممتلكاتهم في سوريا في الأوضاع الراهنة، وحالة الركود الاقتصادي الحالي في سوريا، وعدم توفر فرص العمل هناك أثرٌ سلبيٌّ كبير على قرار عودتهم، كما أن تأسيس الشراكات التجارية أو الأعمال الخاصة والمشتركة للاجئين في الأردن حال دون اتخاذهم لقرار العودة. وقد كشفت الدراسة عن نقصان تدفق المساعدات المقدمة للاجئين من قبل المنظمات الدولية الأمر الذي أدى إلى أن تصبح احتياجات اللاجئين أكثر إلحاحاً وطلباً.

جاءت درجة تأثير العوامل الاجتماعية على عودة اللاجئين بدرجة متوسطة، كما خلصت الدراسة إلى وجود عدة عوامل اجتماعية حالت دون اتخاذ قرار العودة والتي تتمثل بأن اللاجئين ومنذ بداية وصولهم قد عملوا على تأسيس حياة جديدة وكوّنوا علاقات اجتماعية وعائلات يصعب عليهم التخلّي عنها، إضافة إلى أن فرصة الحصول على الجنسيّة الأردنية في حال الزواج وفر لهم حقوقاً وميزاتٍ إضافيةً شجعتهم على البقاء، كما أظهرت النتائج ارتفاع مستوى اندماج الشعبين في سوريا والأردن وتقاربهم الاجتماعي والثقافي والحياتيّ، وشعور السوريين بالأمان النفسي والاستقرار

الاجتماعي، وعدم شعورهم بالغربة، عدا عن أن نوعيّة الخدمات والبرامج الاجتماعية والتنموية والصحية المُخصّصة فقط للسّوريين لدعمهم وتحسين حياتهم والتي من شأنها أن تسهم في تمكين اللاجئين اجتماعياً واقتصادياً، كل ذلك ساعد في خلق الشعور بالاستقرار الاجتماعي ببلد اللجوء والتعوّد عليه والشعور بالانتماء له.

التوصيات:

توصي هذه الدّراسة بما يلي:

1. التشجيع على إجراء دراسات واستحداث وجلب برامج دولية وإقليمية ومحلية ترفع من مستوى المساعدات المقدمة للاجئين السوريين. وتوجيه المنظمات الدولية لإعادة تقييم وضع المساعدات المقدمة للاجئين السوريين في الأردن.
2. العمل على استحداث برامج مهنية توعوية تشجّع على محاكاة توجّهات اللاجئين السوريين نحو المهن الحرفية والأشغال اليدويّة ومساعدتهم في الاستثمار بها وإيجاد فرص عمل لهم من خلالها، الأمر الذي يعزز النهوض بالمستوى الاقتصادي الوطني.
3. لفت نظر المجتمع الدولي لضرورة التواصل مع الحكومة السورية ومساعدتها في التوصل لحل عادل ووآمن، وتخفيف الإجراءات التعسفية بحق الراغبين بالعودة ولاسيما أولئك الذين يمنعهم من العودة طلب الحكومة السورية لهم بأداء الخدمة العسكرية.
4. ضرورة إجراء دراسات للبروتوكولات الدولية والتوصل لطريقة آمنة وميسّرة تضمن عملية عودة اللاجئين لسوريا، ومساعدتهم في ترميم ما تبقى لهم من ممتلكات لتسهيل استئنافهم لأنشطتهم وحياتهم كالسابق.
5. يجب العمل على إنشاء مناطق آمنة للعيش في سوريا للراغبين بالعودة وضرورة تواجد الخدمات فيها.

Reference:

Abu Rumman, J. (2018). The Syrian refugee crisis: The challenges of the voluntary return of refugees in the country of asylum, Jordan. Conference: Refugees in the Middle East, Opportunities and Challenges. Irbid: Yarmouk University. 63-80.

Al Mansi, A. & Mahafda, M. (2018). The future of Syrian refugees in Jordan. Conference: Refugees in the Middle East: Opportunities and Challenges. Irbid: Yarmouk University. 171-186.

Jordanian Ministry of Labor. (2017). Annual report. Amman-Jordan.

Mahjooba, Q. (2019). International protection of refugees' human rights in the time of armed conflicts. Al Hussein Bin Talal University Research Journal. (2), 107-108.

Ministry of Defense of the Russian Federation. (2019). The press release of the Russian Center for Reconciliation between the Warring Parties and Monitoring Refugee Movements. Russia.

UNHCR. (1951). The 1951's Refugee Convention. https://www.unhcr. org/ en/4f449ed56.html

UNHCR. (2018). https://www.unhcr.org/en/4be7cc278c8.html

UNHCR. (2018). Jordan. https://www.unhcr.org/en/4be7cc278fe.html

UNHCR. (2018). Voluntary repatriation. https://www.unhcr.org/en/ 4be7cc27635.html

Yahya, M. (2018). Refugee attitudes towards returning to Syria. Retrieved September 27, 2020, from https://carnegie-mec.org/2018/04/18/en-pub-76072.

English References:

Alsuleman, A., (2017). The Intention of Syrian Refugees in The UK to Return Home and The Role of Transnationalism. M.A. University of Oxford Brookes.

Danish Refugee Council ،International Rescue Committee ،Norwegian Refugee council ،Regionalurable Solutions Secretariat ،Durable solutions platform ،Asia Displacement Solution Platrofm ،Research Team Samuel Hall .(2019). Unprepared for (Re)Integration: Lessons

learned from Afghanistan ،Somalia and Syria on Refugee Returns to Urban Areas.

Durable Solution Platform, Program on Forced Migration Columbia University Mailman School of Public Health, Regional Development and Protection Programme, 2020. In My Hands": A Medium-Term Approach Towards Self Resilience of Syrian Refugees and Host Communities in Jordan. Amman-Jordan.

Francis, A. (2015). Jordan'S Refugee Crisis. [online] Carnegie Endowment for International Peace. Available at: <https://carnegieendowment.org/2015/09/21/jordan-s-refugee-crisis-pub-61338> [Accessed 26 September 2020].

IMPACT Initiatives, (2018). Picking Up the Pieces: Realities of Return and Reintegration in North-East Syria.

Luigi, A. (2016). Conflicting patterns of mobility among Syrian refugees in Jordan. European University Institute Research Repository, [online] (Vol. 57, No. 1,),.pp. 7-13. Available at: https://cadmus.eui.eu/handle/1814/38826

Ministry of Planning and International Cooperation, 2018. Jordan Response Plan for The Syria Crisis. Irbid: − Ministry of Planning and International Cooperation.

UNHCR, (2018). Fourth Regional Survey on Syrian Refugees Perceptions and Intentions on Return to Syria (RPIS). UNHCR.

UNHCR, (2020). Solutions. [online] UNHCR. Available at: <https://www.unhcr.org/solutions.html>

UNHCR. (2020). Situation Syria Regional Refugee Response. [online] Available at:

<https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/36>

UNHCR. (2020). Syria Regional Refugee Response: Registered Syrian Refugees. [online] Available at:

<https://data2.unhcr.org/en/situations/syria>

World Bank Group, (2020). The Mobility of Displaced Syrians an Economic and Social Analysis. Washington.

المراجع العربية

أبو رمان، جمانة. (2018). أزمة اللجوء السورية: تحديات العودة الطوعية للاجئين في بلد اللجوء الأردن. ص63–80، مؤتمر اللاجئون في الشرق الأوسط: الفرص والتحديات. اربد: جامعة اليرموك.

محجوبة، قاسم. (2019). الحماية الدولية لحقوق اللاجئين زمن النزاعات المسلحة. مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، العدد(2)،ص107–108.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. 1951. اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئ .

[online] Available at: <https://www.unhcr.org/ar/4f449ed56.html>

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. 2018. الأردن

. [online] Available at: <https://www.unhcr.org/ar/4be7cc278fe.html>

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. 2018. العودة الطوعية إلى الوطن

. [online] Available at: <https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27635.html>

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. 2018. سوريا

. [online] Available at: <https://www.unhcr.org/ar/4be7cc278c8.html>

المنسي، أحمد. محافظة، م، 2018. مستقبل اللاجئين السوريين في الأردن. In: مؤتمر اللاجئون في الشرق الأوسط: الفرص والتحديات. اربد: جامعة اليرموك. 171–186.

وزارة الدفاع لروسيا الإتحادية، 2019. النشرة الإعلامية مركز المصالحة الروسي بين الأطراف المتحاربة ورصد تحركات اللاجئين. روسيا.

وزارة العمل الأردنية، 2017. التقرير السنوي. عمان– الأردن.

يحي، م.، 2018. مواقف اللاجئين من العودة إلى سورية

. [online] Available at: <https://carnegie-mec.org/2018/04/18/ar-pub-76072> [Accessed 27 September 2020].